الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
25 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، يوم الثلاثاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠ صباحا

الرئيسة: السيدة ميخا فاليس ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ٢٧: من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17599 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/71/38، A/71/209، A/71/219، A/71/223، A/71/306 و A/71/398)

١ - **السيد منيسي** (سوازيلند): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت الجماعة مختلف الاستراتيجيات والخطط، بما في ذلك بروتوكول شامل بشأن المسائل الجنسانية والتنمية، الذي يجري استعراضه بهدف مواءمته مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي حين أن البروتوكول يمثل خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للمنطقة دون الإقليمي، فإن تنفيذه يتوقف على تهيئة بيئة مؤسسية تمكينية. وقد وضعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أدوات لجمع البيانات ومصفوفة للرصد والتقييم والإبلاغ لتقييم ما يُحرز من تقدم في تنفيذ البروتوكول.

٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة أيضا بتحقيق خطة عام ٢٠٦٣، التي تركز كثيرا على المساواة بين الجنسين، وشاركت في تطوير سجل الأداء الجنساني الأفريقي. وشاركت أيضا في المرحلة الأولية من وضع برنامج إقليمي متعددة الأبعاد لتمكين المرأة اقتصاديا، وذلك لأن التمكين الاقتصادي عامل أساسي في تحقيق المساواة بين الجنسين.

٣ - ولاحظ أن جنوب أفريقيا قد تضررت بشدة من جراء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقال إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد اعتمدت إطارا استراتيجيا بشأن المسألة وقامت بصياغة عدد من السياسات لمكافحة هذا الوباء، بما في ذلك التدخلات والمبادرات الطبية الرامية إلى تغيير سلوك الناس. وبالإضافة إلى ذلك، واعترافا بدور الظروف الاجتماعية الاقتصادية في مكافحة الوباء، التزمت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتوعية الناس؛ وتوسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الطبية والاختبار والمشورة؛ وتسريع وتيرة التنمية؛ وتكثيف جهود تعبئة الموارد؛ وتعزيز الآليات المؤسسية، وآليات الرصد والتقييم. وأوضح أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لمعالجة الاختلالات الجنسانية، وضعف الفتيات، والممارسات الضارة نظرا لأن النساء يشكلن غالبية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

٤ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين أحد أكبر التحديات التي تواجهها جنوب أفريقيا، فضلا عن الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الموارد وملكية الموارد، والعنف القائم على نوع الجنس، والإتجار بالبشر، وانعدام الاستثمارات الاجتماعية الكافية التي تشكل مصدر قلق بوجه خاص.

٥ - **السيد أونيا غارسيس** (إكوادور): قال إن مفهوم ''العيش الكريم'' أو ''sumac kawsay'' وهو مسار للتنمية البديل، قد بدأ يوجه سياسات البلد، بما في ذلك التزامها بكفالة المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

٦ - وتابع قائلا إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية قد ازدادت خلال السنوات التسع السابقة. وأصبحت المرأة تشغل مناصب رئيسية في الجمعية الوطنية، ومحكمة العدل ومجلس الوزراء، حيث تتقلد حافظات استراتيجية مثل العدالة وحقوق الإنسان، والإدماج الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية، والصحة، والتنمية الحضرية، والإسكان، والتخطيط. هذا وقد عمّمت الحكومة المسألة الجنسانية في الاستراتيجيات الوطنية؛ وأنشأت المجلس المعني بالمساواة بين الجنسين لدعم وضع سياسات وقوانين بهدف تمكين المرأة؛

واعتمدت خطة وطنية بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين، تتضمن مقترحات بشأن السياسات الشاملة والعمل الإيجابي.

٧ - وبالإضافة إلى ذلك، سنت الجمعية الوطنية قوانين تجرم بوجه خاص قتل الإناث وتمنح العاملات في المنازل بدون أجر الحق في الضمان الاجتماعي وفي التقاعد. وأضاف قائلا إن الحكومة تعالج أيضا مسألة العنف القائم على نوع الجنس من خلال تغيير القوانين، وتنظيم حملات توعية وإنشاء ملاجئ ووحدات قضائية متخصصة، وذلك بهدف تحسين وصول المرأة إلى العدالة والنهوض بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وذكر أن هذا التقدم لا يمكن أن يتحقق بدون الجهود التي تبذلها النساء في إكوادور.

٨ - ورحب بإدراج هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة ضمن أهداف التنمية المستدامة، لأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ بدون ضمان تمكينهن؛ وقال إن هناك حاجة مع ذلك إلى إرادة سياسية حقيقية من أجل تحقيق تغيير جذري.

٩ - **السيدة جاياوردينى** (سري لانكا): قالت إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في سري لانكا قد تحسنت كثيرا على مدى العقود الثلاثة السابقة، إذ بلغت نسبة الفتيات السريلانكيات اللاتي أكملن التعليم الابتدائي ٩٧ في المائة؛ وصار عدد الطالبات في مجالات القانون والطب والمالية والتعليم يفوق عدد الطلاب؛ وقد تحسنت كثيرا امكانية وصول المرأة إلى مرافق الرعاية الصحية؛ وانخفض معدل الوفيات النفاسية إلى النصف منذ عام ١٩٩٨.

١٠ - ولزيادة تعزيز تمكين المرأة، تركز الحكومة على المجالات الثلاثة ذات الأولوية، وأولها النهوض بالمرأة اقتصاديا. وأوضحت أن تغير التركيبة السكانية يعني أن التنمية الاقتصادية للبلد صارت تعتمد بشكل متزايد على العاملات، بمن فيهن النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية، وهي فئة تحاول الحكومة الوصول إليها من خلال مشاريع التنمية الريفية.

١١ - والمجال الثاني ذو الأولوية هو القضاء على العنف ضد المرأة. فقد اعتمدت الحكومة نهجا ثلاثي الأبعاد في مجال الوقاية والتدخل والدعوة. كما اعتمدت مجموعة من التوصيات الرامية إلى تحسين هيكل الهيئات العاملة من أجل مكافحة المشكلة، من مستوى المجتمع المحلي إلى المستوى الوطني، كما اتخذت الخطوات اللازمة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الوقاية والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس في سري لانكا.

١٢ - أما المجال ذو الأولوية الأخير فهو مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي الحياة العامة. وقالت إن الحكومة تسلم بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها المرأة بوصفها عنصرا فاعلا في المصالحة وبناء السلام، ولذلك فقد وضعت برامج تغطي جميع أنحاء البلد، بعضها بالتعاون مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وذلك بغية إشراك المرأة، ولا سيما الأسر المعيشية التي ترأسها إناث، في عملية بناء السلام.

١٣ - **السيد غديرة** (تونس): تكلم بصفته مندوبا عن الشباب، فقال إن النساء قمن دائما بدور محوري في تونس. وأشار إلى الجهود التي تبذلها المرأة الرائدة في مجالات مثل الطب والسياسة منذ القرن التاسع قبل الميلاد، وقال إن المرأة تعتبر المحرك الأساسي للتنمية في البلد ودعامة المجتمع للدور الذي تؤديه في تنشئة أجيال المستقبل. وزاد على ذلك قوله إنه ليس هناك أي تناقض بين حرية المرأة والإسلام.

١٤ - وفي عام ١٩٥٦سنّت تونس قانونا رائدا يحظر تعدد الزوجات، وأضفي الطابع الرسمي على الطلاق الذي أصبح

يتطلب موافقة الزوجين. ومنذ ذلك الحين، واصلت الحكومة تعزيز دور المرأة في المجتمع. وعلى سبيل المثال، فإن القوائم الانتخابية يجب أن تشمل عددا متساويا من المرشحين الذكور والإناث، هذا وبلغت نسبة النساء ٣٠ في المائة من أعضاء البرلمان. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا سيما فيما يتعلق بالتغيير التشريعي، فإن الشباب التونسي متفائل لأن البلد كان دائما رائدا في مجال المساواة بين الجنسين.

١٥ - **السيدة غولدريك** (نيكاراغوا): قالت إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. وفي الواقع، لم يكن هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدف قائم بذاته في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فحسب، ولكنه كان أيضا موضوعا شاملا لجميع أهداف التنمية المستدامة.

١٦ - ولئن أحرز تقدم كبير في مجال تحسين المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة، والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا تزال المرأة تعاني من التمييز، ولا سيما النساء المهاجرات، ونساء الشعوب الأصلية، والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو ذوات الإعاقة، والنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية أو في مناطق النزاع، والنساء اللواتي يعشن في البلدان الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو الخاضعة لجزاءات اقتصادية.

١٧ - وتابعت تقول إن التزام حكومة بلدها بتعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة تقليد النساء مناصب بارزة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية مسألة مكرسة في مختلف القوانين. ويتضمن قانون الأسرة استراتيجية الهدف منها مكافحة العنف ضد المرأة من خلال خدمات إرشاد الأسرة، وذلك بغية تشجيع الحوار والقضاء على الجذور الثقافية للعنف القائم على نوع الجنس. وفي عام ٢٠١٢، سنّت نيكاراغوا أيضا قانونا ينص على أن جميع القوائم الانتخابية ينبغي أن تشمل عددا متساويا من المرشحين الذكور والإناث. وذكرت أن هذا القانون كان منعرجا في تحول وضع المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا إذ أدى إلى زيادة كبيرة في عدد النساء الشاغلات للمناصب الحكومية الوطنية والمحلية ومكنها من الإدلاء برأيها في عملية صنع القرار.

١٨ - **السيدة كورنيليسن** (هولندا): قالت إنها أجرت مقابلات مع مزارعتين، أحداهما في هولندا والأخرى في نيبال، أكدت تجربتاهما تأثير تغير المناخ المدمر - المعترف بأنه أكبر تحدٍّ يواجهه العالم من خلال اعتماد الاتفاقات التاريخية مثل أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس - في جميع أنحاء العالم، ولا سيما على النساء. وأضافت قائلة إن هناك عددا غير متناسب من النساء المسؤولات عن توفير الطعام وجلب الماء والوقود ورعاية أسرهن، ولذلك فإن المرأة هي الأكثر تضررا من تغير المناخ.

١٩ - وفي الوقت نفسه، فإن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا أيضا من بين الذين يملكون الوسائل اللازمة للتصدي لتغير المناخ، مثل ملاك الأراضي، وصانعي القرار، ومنظمي المشاريع، ومديري المصارف والعلماء. وأكدت على ضرورة وصول المرأة إلى المعرفة والسلطة السياسية، والتمويل وصنع القرار على مستوى المؤسسات، وحثت جميع البلدان على أن تكفل تمكين المرأة من ملكية الأراضي والميراث، والحصول على الائتمان، وبدء المشاريع التجارية والحصول على التعليم، وتغيير هياكل السلطة السياسية والمؤسسية والأكاديمية لضمان إشراك المرأة في عمليات صنع القرار.

٢٠ - **السيدة عبد المالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه من غير المرجح تحقيق النهوض بالمرأة وتمكينها ما لم تتوفر البيئة الداخلية والخارجية المواتية. وفي العديد من

الأماكن، لا تزال درجات التفاوت والاستبعاد عالية بينما أدّت التحديات غير العادية، مثل النزاعات المسلحة، إلى تراجع كبير في التقدم الذي أحرزته المرأة في المناطق المتضررة. وقالت إن المرأة تضررت بصفة خاصة في الشرق الأوسط، بسبب جملة عوامل منها التدخل الأجنبي، والغزو العسكري والاحتلال الأجنبي، إلى جانب تصاعد الإرهاب المستلهم من الأيديولوجيات السلفية والتكفيرية.

٢١ - وعلى الرغم من العوائق، بما في ذلك الجزاءات الجائرة ضد بلدها، واصلت المرأة الإيرانية تعزيز دورها في المجتمع. وتابعت تقول إن الحكومة مصممة على كفالة دور محوري للمرأة في جميع مناحي الحياة، ولا سيما من خلال تعزيز مشاركتها في صنع القرار وفي سوق العمل من خلال زيادة تمكينها من فرص الوصول إلى التعليم والموارد الاقتصادية وفرص العمل، فضلا عن جعل المرأة طرفا مستفيدا من التنمية على قدم المساواة مع الرجل.

٢٢ - وفي هذا الصدد، قالت إن الرئيس تدخل مباشرة لتعليق امتحان الانتداب للخدمة المدنية الوطنية من أجل تصحيح الحصص المخصصة لكلا الجنسين وكفالة التوازن بينهما. وعلاوة على ذلك، تتضمن الخطة التنمية الخمسية الوطنية السادسة للفترة من عام ٢٠١٦إلى عام ٢٠٢٠ هدف زيادة سنوية قدرها ١٠ في المائة في عدد النساء في المناصب التنفيذية الرفيعة المستوى، ودعوة جميع المنظمات غير الحكومية إلى تطبيق نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في التخطيط والسياسات والبرامج. وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٦، تضاعف عدد النساء البرلمانيات، ولتعزيز النهوض بحقوق الإنسان، عين الرئيس امرأة لتشرف على التقدم الذي تحرزه الهيئة التشريعية في النظر في ميثاق حقوق المواطنين الذي اقترحه.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، فقد فاق عدد النساء الملتحقات بالتعليم العالي عدد الرجال، وتحققت تحسينات في المؤشرات الصحية للمرأة والخدمات المتصلة بالصحة. وقالت في خاتمة بيانها إن نموا سريعا قد تحقق في برامج الدعم الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ خطة لتمكين الإناث ربّات الأسر المعيشية، وتمكين السجينات اقتصاديا، وتوفير الدعم الاجتماعي المكثف للنساء اللاتي يتعاطين المخدرات، وإعداد مشروع قانون وطني بشأن أمن النساء والأطفال في التفاعلات الاجتماعية.

٢٤ - **السيد الحسيني** (العراق): قال إن بلده قد سنّ عددا من القوانين بهدف ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز القائم على نوع الجنس. وتابع قائلا إنه تم إنشاء عدد من الهيئات الوطنية التي تعمل على تعزيز مصالح وحقوق النساء والأطفال، ومن بينها اللجنة البرلمانية لشؤون المرأة والطفل، وإدارة الخفارة المجتمعية، وإدارة رعاية الأطفال التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ثم قال إن مبدأ المساواة بين الجنسين مكرس في دستور العراق وقوانين البلد، بما في ذلك قانون الجنسية المعدل، الذي ينص على أن العراقيين، رجالا ونساءً، يتمتعون بنفس الحقوق فيما يتعلق بنقل جنسيتهم إلى أطفالهم. وتنص القوانين العراقية أيضا على تخصيص نسبة ٢٥ في المائة كحصة لتمثيل المرأة في البرلمان وفي مجالس المحافظات في العراق، وقال إن المرأة قد شغلت منذ عام ٢٠٠٣ العديد من المناصب الرئيسية في المجتمع العراقي وفي السياسية، بما في ذلك المناصب الوزارية، التي كانت في السابق مقصورة على الرجال.

٢٥ - وأضاف قائلا إن الرجال والنساء في العراق يتمتعون بالمساواة في الحصول على التعليم، بما في ذلك التدريب التقني والمهني. وعلاوة على ذلك، فإن العراق يشجع على التعليم

المشترك، ويقوم بتنقيح الكتب المدرسية والمناهج التعليمية من أجل تيسير استخدامها في الصفوف المختلطة، كما يسعي إلى القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على نوع الجنس في توزيع المنح والمنح الدراسية.

٢٦ - واستطرد يقول إن العراق يبذل ما في وسعه من جهد للقضاء على العنف ضد المرأة، وتحقيقا لهذه الغاية، فقد عزز صلاحيات سلطات إنفاذ القانون المعنية. وما لم يتحقق السلام والأمن فسيكون من المستحيل تحقيق هدف التنمية المستدامة للمرأة. ولفت الانتباه في هذا الصدد إلى حملة العنف المروعة التي لا تزال ترتكب ضد الآلاف من النساء الأيزيديات وغيرهن في العراق على أيدي إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وذكر أن هؤلاء النسوة يُعاملن بأكثر الطرق وحشية، ويُتاجر بهن كرقيق جنسي ويُبعن ويُشترين كما لو كن مجرد أشياء. وقال إن من الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي كل مساعدة ممكنة إلى العراق حتى تتمكن الحكومة من تحرير هؤلاء النساء وتيسير إعادة تأهيلهن وإعادة إدماجهن في المجتمع. وأثنى في هذا الصدد على التعاون المستمر بين حكومة بلده والأمم المتحدة، وقال إنه يرحب بحرارة بتوقيع وزير الخارجية العراقي والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على الاتفاق التاريخي بشأن الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع في العراق، ومقاومته.

٢٧ - **السيدة غارسيا غوتيريز** (كوستاريكا): قالت إنه نظرا للعلاقة بين العنف والتمييز وعدم المساواة المترسخة، سعت كوستاريكا إلى إيجاد الوسائل المؤسسية لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومعاقبة مرتكبيها. وأشارت إلى أن التشريعات المدنية والجنائية القائمة تتناول، في جملة أمور، العنف المترلي والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والتحرش الجنسي. وقد بدأت أيضا كوستاريكا في تنفيذ سياسات وقائية تركز على العنف في الشوارع، ومعاملة النساء، والعنف الرمزي. وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل لتقديم خدمات الدعم لضحايا العنف.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، فإن تزويد المرأة بالأدوات اللازمة من أجل تمكينها اقتصاديا أمر بالغ الأهمية لتعزيز استقلالها في المجالات الأخرى، كما أعيد تأكيد ذلك في اجتماع الفريق الرفيع المستوى بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في تموز/يوليه ٢٠١٦، الذي شارك في رئاسته رئيس جمهورية كوستاريكا. وتعكف كوستاريكا أيضا على تنفيذ إجراءات وبرامج لدعم المرأة في مجال مباشرة الأعمال الحرة، وتوفير الدعم التقني والاقتصادي لها. وفي هذا الصدد، أعطت الأولوية لتنفيذ برنامج لتفتيش العمل قائم على نوع الجنس للتأكد من أن أرباب العمل يوفون بالتزاماتها في مجالات من قبيل المساواة في الأجر.

٢٩ - وأضافت قائلة إن الظروف الهيكلية لا تزال تحد بصورة منهجية من تمكين المرأة اقتصاديا، بما في ذلك من خلال المعايير الاجتماعية والثقافية غير المؤاتية، والقوانين التمييزية، وانعدام الحماية القانونية، وتقييد إمكانية الوصول إلى الأصول المالية والرقمية والمتصلة بالملكية. ومن الواضح أن السبب في الفجوة بين الجنسين هو تقسيم العمل الجاري وفقا لاعتبارات جنسانية، وعدم وجود سياسات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية المشتركة.

٣٠ - وتابعت تقول إن الدولة مسؤولة عن تغيير القواعد التي تحد من وصول المرأة إلى مكان العمل أو التي تُقلل من قيمة عملها. وقد أحرزت كوستاريكا تقدما كبيرا في توطيد أطرها المؤسسية وفقا للسياسة الوطنية للمساواة المتعلقة بالمساواة والإنصاف بين الجنسين. واختتمت قائلة إن

أهدافها تشمل الرعاية بوصفها مسؤولية اجتماعية، والعمالة، والدخل، والتعليم، والصحة، والحماية الفعالة للحقوق والقضاء على العنف، والمشاركة السياسية، وتعزيز المؤسسات من أجل تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. كما أنشأت استراتيجيات وشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها كاملة.

٣١ - **السيدة كوبرادزه** (جورجيا): قالت إن من بين التدابير التي اتخذتها جورجيا لتعزيز المساواة بين الجنسين تحسين الأطر القانونية ذات الصلة وتعزيز الآليات المؤسسية. وقد جددت مؤخرا خطة العمل بشأن حماية حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧ التي تتضمن فصولا مستقلة بشأن المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المترلي.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، اعتمدت جورجيا مؤخرا وثيقتين قائمتين بذاتهما، هما خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، والعنف المترلي وحماية الضحايا والناجين، وكلاهما تغطي الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧. وزادت على ذلك قولها إنه تم تنقيح ١٧ وثيقة قانونية لمواءمة التشريعات المحلية مع اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المترلي.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، وبموجب التعديلات المعتمدة حديثا، المُدخلة على القوانين الإجرائية في جورجيا، أصبح من الممكن تنقيح الأحكام الصادرة عن المحاكم على أساس القرارات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وذكرت أنه تم تعديل القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين والقانون المتعلق بالحكم الذاتي المحلي لينُصّا على إنشاء مجالس للمساواة بين الجنسين في المناطق البلدية المحلية.

٣٤ - وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) اتخذت الحكومة تدابير لمواءمة خطة أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها مع الظروف الوطنية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني امتثالا للمؤشرات المعتمدة على الصعيد العالمي. وأنشأت فريقا عاملا تقنيا مشتركا لمناقشة إضفاء الطابع الوطني على غايات أهداف التنمية المستدامة.

٣٥ - وقالت في خاتمة بيانها إن من الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى وضع آليات رصد دولية في الميدان في المناطق المحتلة من جورجيا، حيث لا تزال النساء والفتيات محرومات من ممارسة حقوقهن، ولا سيما حقهن في حرية التنقل والحق في التعليم باللغة الجورجية.

٣٦ - **السيدة بوبوفيتشي** (جمهورية مولدوفا): قالت إن البرلمان المولدوفي قد اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، قانونا ينص على وجوب ألاّ تقلّ نسبة المرشحين من كل من النساء والرجال في أي حزب سياسي وفي مجلس الوزراء ٤٠ في المائة كحد أدنى. وذكرت أن القانون يحظر أيضا استعمال العبارات والصور المتحيزة ضد المرأة في وسائط الإعلام والإعلانات، وينص على إنشاء فريق تنسيق معني بالمساواة بين الجنسين في الإدارة العامة المركزية، وعلى توسيع نطاق مسؤوليات السلطات العامة المحلية بشأن المساواة بين الجنسين. وأضافت قائلة إن هذا القانون الذي أُنجز بفضل التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان، من المهم التعريف به لدى الجمهور المولدوفي وتنفيذه بشكل كامل على الصعيد الوطني، بمشاركة وسائط الإعلام وشركات الإعلان.

٣٧ - وفي أيلول/سبتمبر، أصبحت مولدوفا أول بلد في جنوب شرق أوروبا يأخذ بالتثقيف في مجال وضع الميزانيات المراعية للاعتبارات الجنسانية في الجامعات الوطنية، وهو

ما من شأنه أن يحسن القدرات والمعارف والإمكانات المهنية للموظفين العموميين لمراعاة اعتبارات حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية في تخطيط الميزانية. وأوضحت أن الميزنة الشاملة أو الاجتماعية عامل أساسي لضمان دعم السياسات الجنسانية والالتزامات الوطنية المتعلقة بتمكين المرأة، مثل إجازة الأمومة أو الإجازة الوالدية، وتوزيع الأجور ومخصصات المعاشات التقاعدية، دعمها بالتمويل الكافي والمستدام.

٣٨ - وتابعت تقول إن النزاعات التي لم تحل في منطقة ترانسنيستريا، التي فقدت فيها السلطات الحكومية السيطرة على الوضع، وتتمركز فيها قوات وترسانات عسكرية أجنبية، جعلت مولدوفا تسلم بضرورة تعزيز دور المرأة في الوساطة وتسوية النزاعات. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، عُقدت في مولدوفا دورة للمعلومات والحوار بشأن المرأة والسلام والأمن بمشاركة السلطات الحكومية ووكالات إنفاذ القانون والشركاء الدوليين بهدف توسيع نطاق المناقشات بشأن هذا الموضوع. واختتمت بيانها بالقول إن توفير المزيد من المعلومات عن الممارسات الجيدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي التي تتناول مشاركة المرأة في المسائل الأمنية، ولا سيما تسوية النزاعات، من شأنه أن يساعد مولدوفا على كفالة أن تكون خطة الدفاع الوطني شاملة للجميع وييسر مساهمة المرأة.

٣٩ - **السيد إمفولا** (ناميبيا): قال إن المواقف الأبوية وبعض المعتقدات التقليدية هي من بين أسباب العنف ضد المرأة في ناميبيا. ونظرا لارتفاع معدلات العنف بين العشيرين الحميمين، ضاعفت السلطات القضائية من مقاضاة الجناة ومعاقبتهم. وما فتئت حالات القتل لأسباب عاطفية، والاغتصاب، والاعتداء المترلي، تحظى باهتمام خاص من سلطات إنفاذ القانون والمدعين العامين في محاولة لمعاقبة الجناة ومساعدة الضحايا. وأضاف قائلا إن المكاتب الإقليمية التابعة لوزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الطفل ما انفكت تقوم بأنشطة دعوية من أجل تمكين النساء والفتيات، وتحديد الاعتداءات ومعالجتها.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٦، رفعت وزارة العمل الحد الأدنى لأجور العمال المترليين، وهو ما من شأنه أن يزيد من الاستقلال الاقتصادي للعاملات في المنازل ويعزز قدرتهن على التفاوض ضمن أسرهن المعيشية. واستطرد قائلا إن قانون المشتريات قد سُنّ بهدف تحسين التمكين الاقتصادي لجميع الناميبيين، ولا سيما النساء والشباب. وبالمثل، فإن سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شرعت في تنفيذها ناميبيا في عام ٢٠١٦، تؤكد على التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل تعزيز الإنصاف في الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع الحرة.

٤١ - وعلاوة على ذلك، فقد عيّن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الآونة الأخيرة السيدة الأولى في ناميبيا مدافعا خاصا عن الشبان والمراهقات، وذلك في إطار حملته المستمرة من أجل عالم خال من الإيدز. ونظرا لأن ناميبيا هي إحدى أشدّ البلدان تأثرا بالإيدز، فستعمل السيدة الأولى في إطار حملتها على تلبية الحاجة الماسة إلى التعريف بهذه المسألة وحشد الجهود من أجل مكافحة هذا المرض، الذي يؤثر بوجه خاص على النساء والفتيات.

٤٢ - **السيدة القحطاني** (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلدها يبذل ما في وسعه من جهد من أجل تمكين المرأة وضمان تمتعها الكامل بجميع حقوقها. وأفادت أن المرأة السعودية تشارك بنشاط في مختلف مجالات الحياة العامة، بما في ذلك كعضوة في مجلس الشورى. وهي تتمتع أيضا بالحق في التصويت والترشح في الانتخابات البلدية. كذلك

وعُيّنت المرأة للعمل في المناصب الدبلوماسية في الخارج، كما صارت تمثل المملكة العربية السعودية في المؤتمرات الدولية. وعلاوة على ذلك، فقد تم مؤخرا تعيين ست نساء في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

٤٣ - ومضت تقول إن حكومة المملكة العربية السعودية تبذل كل جهد لتعزيز دور المرأة في المجتمع واعتمدت العديد من القوانين والأحكام تحقيقا لهذه الغاية. وأصدرت أيضا المملكة العربية السعودية تشريعات تحظر العنف المترلي ضد النساء والأطفال وتوفر الحماية للضحايا. وعلاوة على ذلك، يهدف برنامج التحول الوطني لعام ٢٠٢٠ إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في الخدمة المدنية إلى ٤٢في المائة بحلول ذلك التاريخ.

٤٤ - وزادت على ذلك قولها أن الشريعة الإسلامية تحظر اضطهاد المرأة وجميع أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللون. وذكرت أن بلدها طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وانه سيواصل دعم وتعزيز احترام حقوق الإنسان للمرأة بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، والقواعد الدولية - كما تنص على ذلك المادة ١٨من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - والاعتبارات المتعلقة بالأمن القومي والنظام العام والأخلاق العامة.

٤٥ - وقالت أيضا إن حكومة وشعب المملكة العربية السعودية يساورهما قلق بالغ لأن المرأة لا تزال تعيش معاناة في كثير من أنحاء العالم كضحية للعنف والاستغلال والاتجار بالبشر. وأعربت عن القلق بوجه خاص لأن المرأة الفلسطينية لا تزال تعاني بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوقها على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. واختتمت قائلة إن المملكة العربية السعودية تحثّ المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لإنهاء هذه الممارسات الإجرامية واللاإنسانية وتقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

٤٦ - **السيد زولو** (زامبيا): قال إن حكومته تواصل اتخاذ تدابير من أجل مكافحة التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى قانون عام ٢٠١١ المتعلق بمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، قررت الحكومة إنشاء محكمتين تنظران بسرعة في قضايا العنف ويسهل الوصول إليهما، وذلك لتحسين إقامة العدل في قضايا العنف القائم على نوع الجنس، وبالتالي زيادة تيسير وصول كل من الضحايا والجناة المزعومين إلى العدالة. وفي عام ٢٠١٥، سنت الحكومة أيضا القانون رقم ٢٢ المتعلق بالإنصاف والمساواة بين الجنسين، الذي أضفى الطابع المحلي على الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية.

٤٧ - وتابع قائلا إن الحكومة نظرت في عام ٢٠١٥، في إطار مواصلة استعراض السياسات والأطر القانونية وتعزيزها، في السياسة الوطنية المتعلقة بالطفل وفي سياستها الجنسانية الوطنية من أجل توفير الحماية للنساء والفتيات ومعالجة القضايا المستجدة المتعلقة بالطفل والزواج المبكر والزواج القسري. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة بتعميم المنظورات الجنسانية في جميع قطاعات الاقتصاد.

٤٨ - وواصل حديثه قائلا إن زامبيا قد شرعت في عام ٢٠١٦، بالتعاون مع البنك الدولي، في تنفيذ مشروع تعليم الفتيات وتمكين المرأة وتوفير سبل العيش، الذي يهدف إلى تعزيز امكانية الحصول على دعم سبل العيش للنساء الضعيفات، فضلا عن ضمان وصول الفتيات المراهقات المحرومات إلى التعليم الثانوي. وقال إن المشروع صُمم بهدف الوصول إلى آلاف النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٩ سنة و ٦٤سنة.

٤٩ - وعلاوة على ذلك، واصلت الحكومة التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة. وتحقيقا لهذه الغاية، صرفت الحكومة منحا مالية لـ ٤٠٠ ١ ناد ورابطة نسائية، وعززت في الوقت نفسه الأنشطة المدرة للدخل والأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية. وزاد على ذلك قوله إن الحكومة توفر أيضا قروضا بدون ضمانات لفرادى النساء من خلال خطة القروض المتناهية الصغر، التي تهدف إلى تعزيز مهارات تنظيم المشاريع لدى النساء الريفيات وقد استفاد حتى الآن من هذه الخطة حوالي ٠٠٠ ٦ امرأة في جميع أنحاء زامبيا.

٥٠ - **السيدة المُريخي** (قطر): قالت إن المجتمع الدولي قد أكد، من خلال إدراجه هدفا محددا يتعلق بالمساواة بين الجنسين في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، أكد تصميمه على إحراز تقدم في هذا المجال الحاسم، وشدد على الدور المحوري للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، والتعليم، والصحة، والأمن الغذائي، وتشجيع بناء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة. وأوضحت أن المجتمع الدولي عاقد العزم أيضا على تحقيق المساواة بين الجنسين على أعلى مستوى في الأمم المتحدة، كما يدل على ذلك بوضوح تقديم الكثير من النساء مؤخرا لترشحاهن لمنصب الأمين العام للمنظمة. وأضافت قائلة إن قطر تؤيد تماما تحقيق هذا الهدف من خلال عضويتها في مجموعة الأصدقاء المؤيدة لترشيح امرأة لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة.

٥١ - وانتقلت إلى الحديث عن المرأة القطرية فقالت إنها تتمتع بجميع حقوقها بموجب دستور البلد الذي ينص على أن المواطنين القطريين متساوون في الحقوق والواجبات العامة وأنهم متساوون جميعا أمام القانون. كما أن الدستور يحظر التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين. وذكرت أن بلدها يقوم بالإضافة إلى ذلك، من خلال تنفيذ رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، بتشييد مجتمع تقوم فيه المرأة بدور قيادي في جميع مجالات الحياة، بينما تهدف الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، في جملة أمور، إلى تمكين المرأة لتتولى مناصب قيادية وذلك من خلال التعليم وبناء القدرات وبرامج تنمية المهارات.

٥٢ - وواصلت تقول إن تمكين المرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بتوطيد حقوق الأسرة وواجباتها. ولذلك، فإن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية تتضمن استراتيجية بشأن التماسك الأسري وتمكين المرأة من أجل تعزيز الأسر ودعمها عن طريق تشجيع توازن مناسب بين عمل أفراد الأسرة والالتزامات العائلية. وكجزء من هذه الاستراتيجية، تقوم قطر بتوسيع نطاق توفير خدمات رعاية الطفل، وتشجع على اعتماد ساعات عمل أكثر مرونة وملاءمة للأسرة، والتوعية بكيفية تقاسم المسؤوليات بين أفراد الأسرة، واستعراض سياسة البلد المتعلقة بإجازة الأمومة.

٥٣ - وتابعت تقول إن الدستور القطري ينص على مجانية وإلزامية التعليم الابتدائي والثانوي للجميع، ذكورا وإناثا، كما أن عدد النساء المسجلات في التعليم العالي يناهز ضعف عدد الرجال في قطر. هذا وقد أنشأت قطر عددا من الهيئات المتخصصة التي تسعى إلى مكافحة العنف ضد المرأة وتوفير الحماية للضحايا، وقالت إن بلدها مقتنع بأن القضاء على العنف ضد المرأة يمكن أن يُعجل وتيرة التنمية ويساعد في إقامة مجتمعات أكثر أمانا وانسجاما. واختتمت بيانها بالقول إن قطر لا يزال يساورها قلق عميق إزاء تزايد أعداد الإناث المهاجرات واللاجئات اللاتي يقعن ضحايا الاتجار بالبشر، وكررت تأكيد إدانة بلدها القوية لجميع أشكال العنف ضد المرأة في حالات النزاع المسلح.

٥٤ - **السيدة إيباراغويري** (الفلبين): قالت إن بلدها سنّ مؤخرا مجموعة من القوانين التي توفر حماية إضافية للنساء والأطفال من الاعتداء البدني والجنسي والنفسي والاقتصادي، وذلك من أجل مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وأضافت قائلة إن المجلس المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد المرأة والطفل يقدم المساعدة إلى الوكالات الحكومية في معالجة قضايا العنف ضد المرأة، مستعينا بالكتيبات الإرشادية وأدوات التقييم. هذا وأنشأت الفلبين مرافق رعاية داخلية ومراكز لمعالجة حالات الاغتصاب في مختلف أنحاء البلد بهدف توفير خدمات الحماية للضحايا الناجين.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، ففي عام ٢٠١٥، أصدرت لجنة حقوق الإنسان المبادئ التوجيهية لأمين المظالم المعني بالشؤون الجنسانية بموجب ميثاق المرأة والقوانين ذات الصلة بهدف بحث تنفيذ القانون، ورصد الامتثال، وإصدار الإرشادات، والتحقيق في الانتهاكات والتوصية بالعقوبات على مرتكبيها. وتابعت قائلة إن مدينة كويزون دخلت في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإجراء دراسة لجمع المعلومات عن العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة، بما في ذلك التحرش الجنسي في المواصلات العامة.

٥٦ - وتناولت موضوع هجرة الفلبينيين فقالت إن ما يقرب من عشرة ملايين فلبيني، من بينهم عدد كبير من النساء، قد هاجروا بحثا عن العمل في الخارج، وأنشأت الحكومة آلية للدعم الشامل على أساس إطار مكرس من القوانين واللوائح والسياسات والبرامج والمؤسسات التي تُنفذ مع توخي نهج يركز على المهاجرين قائم على حقوق الإنسان. وزادت على ذلك قولها إن الحلقات الدراسية السابقة للتوظيف المخصصة للعمال المهاجرين تركز على برامج المشورة لفائدة الجماعات المعرضة للخطر، بينما كثفت السلطات المسؤولة عن الهجرة الجهود من أجل الكشف عن ضحايا الاتجار بالبشر المحتملين.

٥٧ - وواصلت حديثها فقالت إن النساء والأطفال هم المتأثرون بشكل مفرط وبصورة متزايدة بالاتجار بالبشر. وأوضحت أن البرنامج الحكومي للتعافي وإعادة الإدماج لفائدة الأشخاص المتاجر بهم يقدم، بالتعاون مع المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية، مجموعة شاملة من الخدمات للأفراد الضحايا أو الناجين، ولأسرهم ومجتمعاتهم المحلية المباشرة، تشمل المساعدة على كسب الرزق، والتدريب على المهارات، وتقديم الدعم للضحايا والشهود، وتوفير المساعدة المالية، والملاجئ المؤقتة، وتقديم المشورة النفسية. كذلك قدم البرنامج منذ عام ٢٠١٣ خدمات إلى ٥ ٠٩٦ ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني، ٧٤ في المائة منهم من النساء.

٥٨ - وقالت في خاتمة بيانها إن الفلبين قد عززت أيضا التعاون بين سلطات إنفاذ القانون والمدعين العامين من أجل توفير أدلة أقوى ضد مرتكبي هذه الجرائم بهدف ضمان إقامة العدالة. وقد ارتفع عدد الإدانات ست أضعاف خلال الفترة من عام ٢٠١١إلى عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع فترة الخمس سنوات السابقة. وسُلطت على العديد من المدانين بجرائم الاتجار بالبشر العقوبة القصوى، أي بالسجن مدى الحياة.

٥٩ - **السيدة كونوربايفا** (كازاخستان): قالت إن من الضروري الربط بين النهوض بالمرأة والمسائل المحورية مثل السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر والتخفيف من آثار تغير المناخ. ومن الضروري وضع توجيهات عالمية بشأن السياسات العامة والاستراتيجيات الكلية الطويلة الأجل، تكون مدعومة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وبالتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك

من أجل التغلب على أوجه التفاوت في التعليم والعمل والزواج والأبوة والصحة الإنجابية والمشاركة السياسية. ولا بد أيضا من بناء القدرات من أجل كفالة المساءلة الحكومية وسيادة القانون، ويجب أن يكون ذلك مصحوبا برصد أكثر صرامة واستخدام الإحصاءات الجنسانية.

٦٠ - وتابعت تقول إن كازاخستان تطبق سياسات وبرامج جنسانية تقدمية، تقوم على أساس توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين، ضمن صكوك أخرى. ومن خلال برنامج دعم تقني مشترك مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، عززت حكومة بلدها الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وهي تركز على ضمان المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها اقتصاديا بهدف الحد من الفقر، وتحسين فرص الوصول إلى التعليم والوظائف، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بدوره إلى خفض مستوى الاتجار بالنساء والفتيات. وذكرت أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في كازاخستان يبلغ ٩٩,٨ في المائة وأن ٥٥ في المائة من جميع الوظائف العامة التابعة للدولة تشغلها نساء.

٦١ - وأضافت تقول إن كازاخستان قد نفذت بنجاح خطة عمل وطنية مدتها عشر سنوات بشأن المساواة بين الجنسين تغطي الفترة من عام ٢٠٠٦إلى عام ٢٠١٦، كما أنه من المقرر أن تعتمد سياسة وطنية جديدة بشأن الأسرة والشؤون الجنسانية في عام ٢٠١٦. واختتمت بقولها إن كازاخستان سوف تواصل، بصفتها عضوا في لجنة وضع المرأة، المساهمة فيها ماليا وسياسيا بهدف تحقيق المساواة والتمكين الكاملين للمرأة.

٦٢ - **السيدة برناديل** (هايتي): قالت إنه قد أُحرز تقدم نحو ضمان المشاركة المتساوية للمرأة في التعليم والتدريب المهني وعمليات صنع القرار على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتابعت تقول إن وزارة حقوق المرأة في بلدها هي المسؤولة عن صياغة وتنفيذ سياسات عامة منصفة من أجل تعزيز وحماية حقوق المرأة وتعميم التحليل القائم على نوع الجنس. وعلى الرغم من التحديات التي لا تزال قائمة، فقد أُحرز بعض التقدم في المجالات الستة ذات الأولوية التي حددتها حكومة هايتي منذ إن اعتمدت منهاج عمل بيجين، والتي تشمل توفير التعليم والتدريب للمرأة، ومحو الأمية، والمرأة والاقتصاد.

٦٣ - ثم قالت إن دور المرأة في الاقتصاد الهايتي لا يحظى بالمكانة التي يستحقها علما بأن المرأة الهايتية تدير ٢٥,٣ في المائة من المزارع الأسرية على سبيل المثال. ويشمل التقدم المحرز مؤخرا الزيادة في الحد الأدنى للأجور الذي يشمل العمال المترليين، ومعظمهم من النساء، وتحسينات في مجال الصحة وتنظيم الأسرة، وانخفاض معدل الوفيات النفاسية وزيادة وعي المرأة بكيفية استخدام أشكال منع الحمل الحديثة. وفي أعقاب زلزال عام ٢٠١٠، تدخلت الحكومة للتصدي للعنف ضد المرأة في مخيمات المشردين. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير هيكلية لمكافحة العنف ضد المرأة، مثل إنشاء وحدة تعنى بشؤون المرأة داخل قوة الشرطة الوطنية، وتحسين أساليب انتاج ونشر البيانات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس. وزادت على ذلك قولها إن النساء تشغل عشرة مناصب من أصل ٢٨ منصبا وزاريا في هايتي، وتقود المرأة أربعة أحزاب من بين الأحزاب السياسية في البلد (١٠ في المائة من قادة الأحزاب). واختتمت بالقول إنه يجب تعزيز التوعية والتدريب بشأن القضايا الجنسانية لضمان استمرار اكتساب المرأة لمزيد من الحقوق. ومن الممكن تحقيق المساواة بين الجنسين إذا توفرت الإرادة السياسية والإجراءات المحددة الأهداف، والموارد اللازمة والتعبئة الاجتماعية.

٦٤ - **السيد كاناي** (تركيا): قال إن التزام بلده بتحسين المستويات المعيشية للنساء والفتيات وضمان احترام حقوقهن يتجسد في الإصلاحات القضائية التي ما فتئت الحكومة تنفذها، فضلا عن التعديلات الدستورية الأخيرة التي نصّت على التمييز الإيجابي. وتواصل تركيا مساعدة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فعلى سبيل المثال، دعمت تركيا إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى في إسطنبول، واستضافت المؤتمر العالمي المعني بإنهاء العنف ضد المرأة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٦٥ - وتابع يقول إن تركيا نفذت عملا مكثفا في مجال التشريعات وتوفير الحماية العملية من أجل مكافحة العنف ضد المرأة، وهي تواصل الإسهام في الجهود الدولية المعيارية والعملية ذات الصلة. وقد شاركت في صياغة اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، وكانت أول بلد يصدق عليها. وتعكف حاليا على تجديد وتحديث خطة العمل الوطنية بشأن مكافحة العنف ضد المرأة للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩. وقد أنشأت تركيا حتى الآن ٤٦ مركزا للوقاية من العنف ورصد العنف يمكن للنساء المعرضات للعنف أن تلتمس منها المساعدة.

٦٦ - وزاد على ذلك قوله إنه يجب إعطاء الأولوية للنهوض بالمرأة في جميع السياقات، بما في ذلك في حالات الأزمات. ولذلك فإن من العوامل المشجعة أن برزت مسألة تمكين النساء والفتيات كموضوع رئيسي في مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٦. وأوضح أن النهوض بالمرأة كان في مقدمة الجهود الإنسانية التي تبذلها حكومة بلده في دعم ٢,٧ مليون من السوريين الذين فروا من بلدهم. فقد منحت اللاجئين وضع الحماية المؤقت والوصول إلى نظام الصحة الوطني. وأضاف قائلا إن أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ طفل سوري قد ولدوا في مراكز الحماية التركية حتى الآن، وقد تم اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن تعمل المراكز بطريقة تراعي نوع الجنس. وقال في خاتمة بيانه إن على المجتمع الدولي أن يفي بالالتزامات التي قطعها على نفسه في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وفي إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين بغية توفير الدعم للملايين من المشردين من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

٦٧ - **السيدة كريسنامورثي** (إندونيسيا): قالت إن الفقر أشد تأثيرا على المرأة منه على الرجل بسبب التمييز القائم على نوع الجنس، مما أدى إلى توفُّر فرص أقل للنساء الفقيرات. وهذا يعني بدوره حصولها على موارد أقل، وهو ما قد يجعلها معرضة للعنف والاستغلال. وأضافت قائلة إن إندونيسيا قد أدرجت في أطرها الوطنية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بنوع الجنس. هذا وجعل الرئيس المساواة بين الجنسين أولوية مؤسسية واختار مجالات التركيز الثلاثة التالية: زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار؛ والحد من الوفيات النفاسية وتحسين إمكانية وصول المرأة إلى الخدمات الصحية، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية؛ وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ودعما للالتزام الرئاسي، نفذت حكومة بلدها في عام ٢٠١٦ برنامجا جديدا يرمي إلى دعم تحقيق المساواة بين الجنسين على صعيد المقاطعات والمقاطعات الفرعية والمجتمع المحلي. ويتناول البرنامج على وجه التحديد العنف ضد المرأة والاتجار بالبشر والحواجز التي تعوق العدالة الاقتصادية. واختتمت بالقول إن الأنشطة التي تنفذ في إطار البرنامج تشمل خطة لحماية الشهود وضحايا العنف، وتوفير التدريب الإلزامي للعمال المهاجرين المحتملين وتدريب النساء مباشرات الأعمال الحرة.

٦٨ - **السيد بالا** (نيجيريا): أكد من جديد التزام حكومة بلده بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وقال إن نيجيريا وضعت سياسات بهدف التغلب على الصعوبات التي تعيق النهوض بالمرأة، مثل سياسة الفتيات والنساء الناميات في مبادرة نيجيريا، التي تربط عمليات الميزانية بأهداف محددة من شأنها أن تحسن حياة الفتيات والنساء المحرومات ورفاههن. وللتغلب على العوائق التي تواجهها المرأة في الحياة السياسية وفي الحياة العامة، تقدم الحكومة الدعم للمكاتب المسؤولة عن تمكين المرأة سياسيا من أجل التعرف على النساء الراغبات في الترشح للمناصب السياسية، وتشجيعهن ومساعدتهن على إعداد الوثائق اللازمة لذلك. وقد تجسد التزامها من خلال تعيين نساء ذوات كفاءات عالية في مجلس الوزراء. وعززت وحدات الشؤون الجنسانية في جميع الوزارات الحكومية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالفعل في جميع مجالات الحياة الوطنية.

٦٩ - وأضاف قائلا إن الحكومة قد وضعت الصيغة النهائية لخطط للتحويلات النقدية وبرنامج المؤسسات، التي ستوفر الدعم المالي إلى أكثر من مليون امرأة وحرفي وعامل زراعي. وقد أنشأت شبكات الأمان الاجتماعي التي تغطي زهاء ٢٥ مليون مواطن من المنتمين للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأمهات العازبات والأشخاص الناجين من العنف القائم على نوع الجنس. واستطرد يقول إن الحكومة قد أنشأت برنامجا لتشجيع الرجال والنساء على مناصرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكثفت حملتها الرامية إلى تشجيع الفتيات على دراسة المواضيع العلمية وتعزيز معرفتهن بتكنولوجيا المعلومات بغية تيسير مشاركتهن مستقبلا في التنمية الوطنية. واختتم كلامه قائلا إنها اعتمدت في عام ٢٠١٥ قانونا بشأن العنف يسهم إلى حد كبير في الحد من العنف ضد المرأة.

٧٠ - **السيدة لوبو خواريس** (هندوراس): قالت إن نمو الاقتصادات الريفية تقيّده الحواجز القائمة على نوع الجنس التي تعرقل وصول المرأة الريفية إلى الموارد الأساسية، مثل الائتمان. ولتمكين المرأة اقتصاديا، أنشأت حكومة هندوراس برنامجا لتمكين المرأة الريفية من الحصول على الائتمان والمساعدة التقنية. وسيقدم البرنامج الدعم للأنشطة والخدمات الاقتصادية الإنتاجية بهدف تحسين حياة فرادى النساء وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

٧١ - وأضافت قائلة إنه نظرا لأن التمييز في العمل هو السبب الأساسي للفقر، وعمل الأطفال القسري والإقصاء الاجتماعي، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا ينص على وجوب حصول النساء والرجال على أجر متساو مقابل العمل المتساوي في القيمة. وأوضحت أنه من الضروري أن تتاح للنساء والرجال الفرص والأمن المالي على حد سواء، اللذين يتحققان عن طريق المساواة في المرتبات واستحقاقات الضمان الاجتماعي. وأكدت أن هندوراس لا تزال ملتزمة بتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة، الذي لا غنى عنه من أجل النهوض بها.

٧٢ - **السيد مينيلي** (جنوب أفريقيا): قال أن الاتحاد الأفريقي قد أعلن عام ٢٠١٦ ''السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق للمرأة''، ويصادف عام ٢٠١٦ الذكرى السنوية الستين للاحتجاج الذي جرى في بريتوريا على تمديد قوانين الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، الذي شاركت فيه ٢٠ ٠٠٠ امرأة من جميع مناحي الحياة.

٧٣ - وأضاف قائلا إن جنوب أفريقيا قد قدمت في آذار/مارس ٢٠١٦ تقريرها الدوري الخامس عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويتضمن التقرير بيانا للتقدم الذي أحرزته جنوب أفريقيا والذي شمل وضع

إطار للميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية بهدف ضمان توفير التمويل اللازم لتمكين المرأة على جميع مستويات الحكومة. بيد أن التحديات لا تزال قائمة رغم وجود الإطار التشريعي والتنظيمي المناهض للتمييز.

٧٤ - وتابع يقول إن اثنين وأربعين في المائة من موظفي الحكومة هم من النساء، وفي ذلك دليل على التزام بلده بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الحياة العامة. وتحتل جنوب أفريقيا المرتبة الثالثة في العالم فيما يتعلق بتمثيل المرأة في البرلمان، إذ تبلغ نسبة النساء ٥٢ في المائة من رؤساء اللجان البرلمانية. واختتم كلامه بالقول إن جنوب أفريقيا تواصل تنفيذ الخطة الإنمائية لعام ٢٠٣٠ بالتنسيق مع خطتها الإنمائية الوطنية، التي تحث جميع المواطنين على العمل من أجل النهوض بالنساء والفتيات.

٧٥ - **السيدة سولاما** (بوركينا فاسو): قالت إن المرأة تسهم إسهاما كبيرا في الاقتصادات عندما تتمتع بالمساواة في الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية. وقد أحرزت بوركينا فاسو تقدما جديرا بالملاحظة في مجال النهوض بالمرأة على المستويات التشريعية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ اعتماد إعلان وخطة عمل بيجين. وأضافت قائلة إن بلدها يدرك أن عدم المساواة يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولذلك نفذت الحكومة عددا من الإصلاحات أسفرت عن سياسات واستراتيجيات تعزز حقوق المرأة وتحميها.

٧٦ - وعلى وجه التحديد، اتخذت حكومة بلدها إجراءات مختلفة بهدف التصدي للعنف ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين ومباشرة المرأة للأعمال الحرة. ومن بين تلك المبادرات برنامج يهدف إلى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، يشمل أنشطة التوعية والتدريب؛ وقانون عام ٢٠١٥ بشأن العنف ضد النساء والفتيات، الذي يركز على الوقاية والتعويضات؛ واعتماد حصة قدرها ٣٠ في المائة للنساء في قوائم المرشحين في الانتخابات التشريعية والبلدية؛ واعتماد قانون يهدف إلى تعزيز إمكانية حصول المرأة الريفية على الأراضي.

٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية للتعجيل بتعليم الفتيات ووضعت برنامجا وطنيا لمحو الأمية. وواصلت حديثها فقالت إن معدل الوفيات النفاسية قد انخفض وسيواصل الانخفاض نتيجة للتدابير التي اتخذتها بوركينا فاسو في عام ٢٠١٦ لضمان وصول النساء الحوامل إلى الرعاية المجانية. ثم قالت إن بلدها اعتمد استراتيجية لتعزيز مباشرة المرأة للأعمال الحرة وأنشأ مديرية لتمكين المرأة اقتصاديا. وفي ضوء التحديات العديدة التي لا تزال قائمة، اعتمدت الحكومة المساواة بين الجنسين كمبدأ إرشادي في خطتها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تعتزم تعزيز تمثيل المرأة في الحياة السياسية من خلال تطبيق قانون الحصص. واختتمت قائلة إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون المشاركة الفعلية للمرأة المستقلة وتمتعها، شأنها شأن الرجل، بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية.

٧٨ - **السيدة باعُمر** (عمان): قالت إن الرجال والنساء في بلدها يتمتعون بنفس الحقوق والحريات، وإن المرأة العمانية تتمتع بحريات وضمانات قانونية قوية تفوق الحريات والضمانات التي تتمتع بها المرأة في الدول الأخرى في المنطقة. وزادت على ذلك قولها إن أكثر من ٥٠ في المائة من الفتيات في عمان ملتحقات بالمدارس وإن نسبة النساء في الجامعات العمانية تبلغ ٥٥ في المائة من مجموع الطلاب. كذلك فإن عدد النساء في القوة العاملة يزداد باطراد، وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة النساء ٤٣ في المائة من العاملين في الخدمة المدنية و ٢٠,٣ في المائة من القوة العاملة في القطاع الخاص.

وتقلدت المرأة مناصب وزارية وعملن كسفيرات وفي غير ذلك من المناصب العليا في الحكومة وفي الخدمة المدنية، كما شغلت مناصب قيادية في الاقتصاد العماني وفي اقتصادات القطاعين العام والخاص. هذا وعُيّنت المرأة للعمل في الجهاز القضائي وترقت في الوظائف العليا في الشرطة والقوات المسلحة العمانية.

٧٩ - ومضت تقول إن المرأة العمانية تتمتع بحق التصويت والترشح في الانتخابات البلدية وفي انتخابات مجلسي البرلمان العماني. وتُدفع للنساء والرجال نفس المرتبات ويتمتعون بنفس الحقوق عند طلب الحصول على أراضي سكنية من الحكومة. كذلك فإن المرأة العمانية يحميها القانون من الفصل إذا كانت حاملا أو إذا مرضت، ومن حقها أن تحصل على إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ٥٠ يوما ويمكنها الحصول على إجازة غير مدفوعة الأجر مدة تصل إلى سنة واحدة إذا كانت تعيل طفلا.

٨٠ - وتابعت تقول إن عمان قد أبلغت مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٥، أنها تعتزم سحب تحفظها على الفقرة ٤ من المادة ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأنها تقوم بإدخال تعديلات على قانون جوازات السفر تقضي بتمكين المرأة من الحصول على جواز سفر والسفر دون الحصول أولا على إذن ولي أمر ذكر. وقالت في خاتمة بيانها إن عمان تعتقد أن حماية المرأة وتمكينها يعززان أيضا الأسرة والمجتمع، وإنها ستواصل العمل على أن يظل هذا الهدف ذا أولوية في جميع السياسات والبرامج العمانية.

٨١ - **السيدة كاراباييفا** (قيرغيزستان): قالت إن النهوض بالمرأة يمكن أن يتحقق بأقصى قدر من الفعالية من خلال تيسير الاستقلال الاقتصادي والمشاركة السياسية، وزيادة تمكين الفتيات من الوصول إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي من خلال تدابير منها تشييد المدارس في المناطق الريفية. وأضافت قائلة إن قيرغيزستان أحرزت تقدما في دعم الدور القيادي للمرأة في البرلمان والحكومة والجهاز القضائي وفي مجالات أخرى.

٨٢ - وتابعت تقول إن ظاهرة استغلال المهاجرين والاتجار بالبشر قد تفاقمت بسبب الطابع الاستبعادي المتزايد لسياسات الهجرة التي تجرم المهاجرين غير النظاميين، وعدم وجود قنوات كافية لتوجيه الهجرة النظامية وجمع شمل الأسر، واستبعاد ملتمسي اللجوء واللاجئين والمهاجرين من العمل. وحتى لا تقع الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والفتيات، فريسة للاتجار بالبشر، ينبغي اتخاذ تدابير تعالج الفقر والبطالة، وتتيح امكانية الحصول على التعليم، وتكافح الهجرة غير الآمنة والتمييز القائم على نوع الجنس.

٨٣ - **السيدة سكر** (الأردن): قالت إن المادة ٦ من الدستور بلدها تنص على أن جميع الأردنيين متساوون أمام القانون، ولا ينبغي التمييز بينهم في الحقوق والواجبات. وذكرت أن بلدها يسعى إلى زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار وإلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، زادت حصة المرأة من المقاعد في مجلس النواب في البرلمان من ١٢ إلى ١٥,٤ في المائة، وتم تعيين عشر نساء في مجلس الشيوخ الذي يبلغ عدد أعضائه ٦٥ عضوا. ويبلغ عدد النساء القضاة في الأردن ١٧٦ قاضية يمثلن أكثر من ١٨ في المائة من الجهاز القضائي.

٨٤ - وتابعت كلامها فقالت إن الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ قد اعتمدت نهجا تشاركيا يجمع بين جميع الجهات الحكومية والجهات المعنية من المجتمع المدني بغية تمكين المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والتعجيل بتحقيق الهدف ٥

من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يعتقد الأردن، أنه يجب إشراك المرأة كشريك كامل في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية الشاملة للجميع ومعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد، ولذلك فهو يعكف على تعديل قوانين العمل والضمان الاجتماعي من أجل تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل.

٨٥ - وفي حديثها عن العنف ضد المرأة، قالت إن ذلك يحدث في كل بلد من بلدان العالم وهو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا في العالم. ولمواجهة أشكال العنف الجديدة وتدفقات الهجرة الكثيفة الجارية في جميع أنحاء المنطقة، والتي تتسبب في تغييرات ديمغرافية واجتماعية وثقافية كبيرة، قام الأردن بصياغة مشروع من شأنه أن يوفر الحماية القانونية لضحايا العنف الأسري. وسيُقدم مشروع القانون هذا إلى البرلمان لاعتماده في المستقبل القريب. وعرضت إلى مسألة اللاجئين السوريين فقالت إن الأردن يستضيف ١,٤ مليون لاجئ سوري ٥١ في المائة منهم من النساء والفتيات، وهو يسعى إلى ضمان سلامتهم ويوفر لهم خدمات عالية الجودة وفقا لقرارات مجلس الأمن والصكوك الدولية ذات الصلة. ويعمل الأردن أيضا مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية في البلد للتوعية بالقضايا الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية في أوساط النساء والفتيات اللاجئات السوريات، ويعقد بالتعاون مع إدارة حماية الأسرة التابعة للشرطة الأردنية دورات تدريبية لفائدة موظفي المنظمات غير الحكومية في مخيمات اللاجئين بشأن كيفية التعامل مع النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف. واختتمت كلامها بالقول إن الأردن يساوره القلق أيضا إزاء حالة المرأة الفلسطينية التي تعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما يفرضه من قيود على تنقلها وانتهاكه لحقوقها في السلامة والأمن.

٨٦ - **السيدة فييرا** (كابو فيردي): قالت إن التكافؤ بين الجنسين قد تحقق أساسا في بلدها على جميع مستويات التعليم ومحو الأمية، إلى جانب العمل الجاري بشأن تحسين تنظيم الأسرة، وتوفير فرص أفضل للحصول على الرعاية الصحية الإنجابية، وضمان الحقوق الإنجابية. وأضافت قائلة إنه يجري وضع أطر تنظيمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة. وقد نفذ كابو فيردي خططا وطنية لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والالتزامات والفرص.

٨٧ - وتابعت تقول إنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به من أجل التنفيذ الفعلي للاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقالت إن وفد بلدها يدعو إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وشغلها لمناصب قيادية في المجال السياسي وضمان تمثيلها على نطاق أوسع في مناصب صنع القرار.

٨٨ - **السيدة ناندي** (ميانمار): قالت إن بلدها قد اتخذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات وتعزيز حقوقهن الأساسية. وبعد استعراض تقريرها المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ستنشئ ميانمار بتشكيل فريقا عاملا يتولى تنفيذ التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية للجنة ويُقدم تقريرا عن التقدم المحرز في غضون سنتين.

٨٩ - وتابعت تقول إن الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠١٣-٢٠٢٢) قد اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ لضمان المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى الحقوق المتساوية التي يمنحها دستور ميانمار للجميع. وذكرت أن الجهود الأخيرة قد أدت إلى زيادة مشاركة المرأة في الحكومة وفي السياسة إلى أعلى مستوى، إذ أصبح أكثر من نصف موظفي الحكومة من الإناث.

٩٠ - وزادت على ذلك قولها إن ميانمار من الدول الموقعة على إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، وإنها بصدد إعداد قانون لمكافحة العنف ضد المرأة بلغ الآن المرحلة النهائية من الصياغة. وعلى الصعيد الإقليمي، تتعاون الحكومة مع أعضاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنفيذ خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠١٥ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

٩١ - **السيدة غوزمان ماديرا** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إنه من المهم للغاية مواصلة تنفيذ منهاج عمل بيجين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وقد اعتمدت الجمهورية الدومينيكية سياسات لتشجيع التعاون بين جميع الهيئات الحكومية على معالجة أوجه التفاوت الجنسانية الرئيسية التي تعاني منها المرأة.

٩٢ - وذكرت أن الحكومة قد استخدمت مختلف التدابير الرامية إلى توعية ضحايا العنف الجنساني وقامت بتصميم بروتوكول للتحقيق في قتل الإناث بهدف وضع إجراءات لتحقيق المستوى الأمثل من القدرات وتوحيد التقنيات العلمية للتحقيق في قتل الإناث.

٩٣ - ومضت تقول إنه لا يزال هناك العديد من المراهقين الفقراء والمهمشين يتعرضون للتمييز والاستبعاد من الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يعرضهم أكثر لخطر الاستغلال والاعتداء والعنف. وينبغي مواصلة تنسيق الجهود لمكافحة زواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وغير ذلك من الممارسات الضارة، وقد اتخذت الحكومة تدابير للحد من معدلات حمل المراهقات.

٩٤ - **السيد رسولي** (أفغانستان): قال إن النساء والفتيات الأفغانيات حققن تحسينات كبيرة في التمتع بحقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية منذ سقوط الطالبان. وذكر أن المرأة تمارس حقها في التصويت على قدم المساواة مع الرجل، فضلا عن أنها أصبحت ممثلة إلى حد كبير في عملية صنع القرار السياسي بعد أن خُصصت لها ١٧ في المائة و ٢٦ في المائة من المقاعد في غرفتي البرلمانية العليا والدنيا على التوالي. وقال إن امكانية وصول المرأة إلى التعليم قد تحسنت بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠١. وارتفعت نسبة الطالبات في المدارس الابتدائية والثانوية من صفر تقريبا إلى ٤٠ في المائة، مع زيادة كبيرة في المرحلة الإعدادية.

٩٥ - ومضى يقول إن أفغانستان توشك أن تحرز تقدما في أهداف التنمية المستدامة، وهو أمر يتوقف على العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية. وسوف تستثمر الحكومة حوالي ٢٥٠ مليون دولار في برنامج الأولويات الوطني الذي يركز جزئيا على تمكين المرأة اقتصاديا بوصف ذلك أداة لتحقيق تلك الأهداف. واختتم قائلا إن خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن ستؤدي إلى زيادة عدد النساء في قوات الأمن بنسبة ٢٠ في المائة.

٩٦ - **السيدة هادجو** (كندا): قالت إن كندا قد أكدت التزامها الدولي بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في الدورة الأخيرة للجنة وضع المرأة، وذلك في سياق سعيها إلى الانضمام إلى عضوية اللجنة للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١. وأضافت قائلة إنها أشركت، بصفتها الوزيرة المعنية بوضع المرأة، الجهات المعنية الرئيسية في جميع أنحاء البلد في وضع استراتيجية اتحادية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وذكرت أن الحكومة تعمل أيضا من أجل الحد من معدل العنف المرتفع كثيرا الذي تتعرض له نساء وفتيات الشعوب الأصلية في كندا، وأنها شرعت في إجراء

تحقيقات وطنية في حالات المفقودات والقتيلات من نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

٩٧ - وتابعت تقول إن كندا بصدد وضع إطار للتعليم المبكر ورعاية الطفل لضمان زيادة امكانية الوصول إلى خدمات رعاية الطفل كوسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين، واستراتيجية للحد من الفقر لوقف استمرار أوجه التفاوت في الدخل. واختممت بالقول إن كندا وضعت خطة لزيادة تضمين التحليلات القائمة على نوع الجنس في القرارات الاتحادية بشأن السياسات والبرامج والتشريعات، واجراءات تعيين جديدة شفافة من شأنه أن تعزز التنوع في المناصب الحكومية العليا.

٩٨ - **السيدة زودي** (إثيوبيا): قالت إن بلدها قد نفذ عددا من السياسات والأطر القانونية والتدابير الإدارية لدعم النهوض بالمرأة. وذكرت أن نسبة النساء في البرلمان قد ارتفعت من ٢,٧٥ في المائة في عام ١٩٩٥إلى ٣٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، وأنها زادت عن ٤٠ في المائة في المجالس الإقليمية وعن ٥٠ في المائة في المجالس المحلية. وفي المحاكم الابتدائية، بلغت نسبة النساء من القضاة ٤١ في المائة. ويُخصص نصف جميع الوظائف الشاغرة التي تنشأ من خلال مجموعة المشاريع الإنمائية الحكومية للمرأة من أجل تعزيز المساواة في الوصول إلى فرص كسب الدخل، وزيادة ملكية المرأة للسكن، ولذلك فإن ٣٠ في المائة من الوحدات السكنية العامة الجديدة تُخصص للنساء.

٩٩ - وتابعت تقول إن معدل التحاق البنات بالمدارس قد بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين، إذ وصل إلى ٩٤ في المائة في المرحلة الابتدائية و ٤٧في المائة في المرحلة الثانوية، و ٣٢ في المائة في المرحلة الجامعية الأولى و ٢٠ في المائة في الدراسات العليا. أما مؤشر التكافؤ بين الجنسين المتعلق بالتدريب التقني والمهني فيبلغ ٥١ في المائة. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، وبرنامج الإرشاد الصحي في البلد فقد تم نشر أكثر من ٤١ ٠٠٠ مرشد صحي على الصعيد الوطني، ٩٨ في المائة منهم من النساء.

١٠٠ - **السيدة سينغ** (أستراليا): قالت إن الهدف من الخطة الوطنية للحد من العنف ضد النساء وأطفالهن للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢ هو خفض مستويات العنف ضد المرأة من خلال التعاون بين الحكومة والمجتمع المحلي والمجتمع المدني، بينما تتضمن المجموعة التكميلية لسلامة المرأة اجراءات عملية وفورية للمحافظة على أمن النساء والأطفال وتوفير الدعم لضحايا العنف. وأوضحت أن هناك حاجة إلى النهج المزدوج لأن الوقاية تتطلب وقتا لتحقيق نتائج ملموسة، وأن التوعية يمكن أن تزيد في الطلب على خدمات الدعم من خلال توعية الناس بالمساعدة المتاحة.

١٠١ - وأضافت قائلة إن أستراليا تعمل في شراكة مع جيرانها في منطقة المحيط الهادئ من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف الجنساني، وتساعد المنظمات المحلية لحقوق المرأة على العمل مع الحكومات على إعداد اللوائح الداخلية لإزالة عدد من الممارسات الضارة مثل تعدد الزوجات، ومهر العروس وقتل النساء المتهمات بالشعوذة. واختتمت بالقول إن البلد يوفر أيضا مبلغا إضافيا قدره ٦ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة، وإنه سيعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال برنامج المعونة التي ينفذها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.